دور الجامعة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع المحلي

د. أميرة محمد عبدالسلام زحلوق ـ كلية التربية – العجيلات

مقدمة:

لقد أضحى عالم اليوم، وبسبب التقدم السريع على مستوى الدولة والمجتمع أن تسعى جميع الدول المتقدمة والنامية إلى تحقيق أهدافها التنموية وتقديم خدمات أفضل على المستويات كافة ، ولا يتحقق ذلك إلا إذا تظافرت الجهود نحو تحقيق الأهداف ، ولا يغيب عن فكر أحد الدور المهم الذي تنفده الجامعات ومؤسسات التعليم العالي دوراً أساسيا في منظومة البحث والتطوير في أي بلد من البلدان التي تنشد الرقي والتقدم من جهة ، والتعرف على حاجات مؤسسات المجتمع المختلفة بعامة ، ومؤسسات الإنتاجية بخاصة من جهة أخرى، بهدف تحديد مسارات بحثية واضحة يمكن أن تسهم برقي وتقدم مجتمعاتها، والتنسيق فيما بينها لتحقيق غايات وأهداف مشتركة، تعود بالفائدة والمنفعة على جميع الأطراف ذات العلاقة، ومن هذا المنطلق فقد أولت الجامعات في الدول المتقدمة برامج البحث والتطوير اهتماماً خاصاً ، وذلك بتوفير البيئة العلمية المناسبة التي يمكن أن تنمو فيها البحوث العلمية وتزدهر ، ورصدت لهذا القروض الأموال اللازمة لتوفير الأجهزة المختبرية والمعدات العلمية التي يحتاجها الباحثون بتخصصاتهم المختلفة ، ولا عجب في ذلك فالبحث العلمي يعد إحدى أهم وظائف الجامعات الأساسية، فلم يعد يقتصر دور التعليم العالي في الوقت الحاضر على تقديم الخدمات التعليمية والبحثية فحسب إنما أصبح له دور أساسي في خدمة المجتمع وتنمية العلاقة بينه وبين المجتمع.

إن للتعليم العالي من خلال مؤسسات وخاصة الجامعات دوراً مهماً في تنمية وتوثيق هذه العلاقة من خلال مخرجات الجامعات والتعليم المستمر لأبناء المجتمع ومشاركة الجامعات في حل المشكلات في المجتمع وإسهامها في فعاليات ونشاطات المجتمع ودورها في عقد الندوات والمحاضرات والمؤتمرات التي تشارك فيها فئات ومؤسسات المجتمع فهناك علاقة متبادلة بين الجامعة وخدمة المجتمع.

ستتناول هذه الورقة الفصل الأول من مشكلة البحث، وأهمية البحث، وأهداف البحث وتساؤلات البحث ومصطلحات و المفاهيم المستخدمة في البحث.

أما الفصل الثاني يتناول الدراسات السابقة، أما الفصل الثالث يتناول دور الجامعة في خدمة المجتمع ووظائف الجامعة الحديثة، أما الفصل الرابع يتناول أسباب وعوامل اهتمام الجامعة بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودور الجامعة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك معوقات دور الجامعة في عملية التنمية ، وأما الفصل الخامس يتناول العلاقة بين البحث العلمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، و من ثم التوصيات والخاتمة والمراجع.

الفصل الأول ـ الإطار العام للبحث :

مشكلة البحث:

تحدد دور الجامعة في ثلاثة جوانب رئيسية هي التعليم والبحث العلمي ، وخدمة المجتمع ، وتنميته اقتصادياً واجتماعياً لكن من المعروف أن الجامعة تركز الآن على الجانب الأول وهو التعليم ولا تهتم كثيراً بالجانبين البحث العلمي وتنمية المجتمع وأكثر الجوانب اهمالاً هو تنمية المجتمع حيث إن جدور الجامعة في المجتمع الليبي في هذا الجانب ضعيف جداً في بعض الكليات وقد يكون معدوماً في كليات أخرى فلا ترى اي دور للجامعة أو لكلياتها في تنمية المجتمع أو مساعدة مؤسسات المجتمع في النهوض لها اقتصادياً واجتماعيا ولذلك فإن هذا البحث سيتعرض لهذه المشكلة من خلال معرفة الوسائل التي ينبغي للجامعة القيام بها في تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً في شكل تساؤل رئيسي وهو ما دور الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

ومن السؤال الرئيسي السابق تتفرع الأسئلة التالية :

1- ما هي وظائف الجامعة الحديثة؟
2- ما هو الدور الذي تلعبه الجامعة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية؟
3- ما هي العلاقة التي تربط بين البحث العلمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

أهمية البحث:

تتبع أهمية دراسة دور الجامعة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من عدة اعتبارات تمثل أبرزها:

الناحية النظرية:

تتبع أهمية البحث في إطار يندرج في حقل الدراسات المعينة وتحليل دور إحدى مؤسسات التعليم العالي وهي الجامعة.

الناحية التطبيقية:

يأتي هذا البحث لرصد وتحليل دور الجامعة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الاهتمام بالبحث العلمي فإن موضوع البحث يعد مدخلاً يعطي جوانب النظام التعليمي في الدولة.

أهداف البحث:

1- التعرف على وظائف الجامعة الحديثة.
2- التعرف على الدور الذي تلعبه الجامعة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
3- الكشف عن العلاقة بين البحث العلمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مصطلحات ومفاهيم:

مفهوم الدور:

الدور مصطلح يستخدم في علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا بمعان مختلفة فيطلق كمظهر للبناء الاجتماعي ، وعلى وضع اجتماعي معين يتميز بمجموعة من الصفات الشخصية والأنشطة تخضع لتقييم معياري إلى حد ما من قبل أولئك الذين يكونون في الموقف ، ومن قبل الآخرين فهو يشير إلى نمط متكرر من الأفعال المكتسبة التي يؤديها شخص معين في موقف تفاعل.[1]

فقد عرف "أحمد زكي بدوي" الدور في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنـه: "السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة والجانب الدينامي لمركز الفرد، فبينما يشير المركز إلى مكانة الفرد في الجماعة، فإن الدور يشير إلى نموذج السلوك الذي يتطلبه المركز، ويتحدد سلوك الفرد في ضوء توقعاته وتوقعات الآخرين منه، وهذه التوقعات تتأثر بفهم الفرد والآخرين للحقوق والواجبات المرتبطة بمركزه الاجتماعي، وحدود الدور تتضمن تلك الأفعال التي تتقبلها الجماعة في ضوء مستويات السلوك في الثقافة السائدة.[2]

وتعرف الدراسة الدور بأنه ماتقوم به الجامعة بالفعل لتنمية المجتمع وما ينبغي أن تقوم به الجامعة للارتقاء بالمجتمع وتنميته.

مفهوم الجامعة:

تعرف الجامعة بأنها مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين ، وأنظمة واعراف وتقاليد أكاديمية معينة ، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع ، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية ، وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى الليسانس والبكالوريوس ، ومنها ما هو علمي على مستوى الدراسات العليا التي تمنح الطلاب بموجبها درجات علمية.[3]

وتعرف ـ أيضاً ـ بأنها مؤسسة اجتماعية طورها المجتمع لغرض اساس هو خدمته وخدمة المجتمع حسب هذا المفهوم تشمل كل جانب من جوانب نشاطات الجامعة.[4]

مفهوم التنمية:

تعرف التنمية بإن : "المجتمع ينمي مصادره البشرية بالتعميم والتدريب لأفراده من أجل التنمية في هذا المجتمع. أي أن التنمية الحقيقية تكون بالاستثمار في تطوير وتنمية الانسان والذي بدوره يقوم بتنمية مجتمعه".[5]

وقد خرجت دراسات للأمم المتحدة لسنوات 1950-1956عن أوضاع التنمية بالتعريف القائل إن عمليات التنمية هي التي يمكن عن طريقها توجيه جهود المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الإسهام في تقدم المجتمع بأقصى طاقة ممكنة. وجاء آخر بتعريفه للتنمية بأنها التطوير على المستوى الوطني أو الإقليمي أو القومي بأبعاد شاملة كاملة تبدأ بالاقتصاد وتنتهي بالبشر.[6]

مفهوم التنمية الاجتماعية:

فالتنمية الاجتماعية هي:"عملية تغيير حضاري تتناول آفاقا واسعة من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان، وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه، ورفع مستواه الثقافي والصحي، والفكري، والروحي، وهذه التنمية تعمل بصورة عامة على استخدام الطاقات البشرية من أجل رفع مستوى المعيشة، ومن أجل خدمة أهداف التنمية.،[7] فالتنمية هى تلك العمليات المستهدفة لخلق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ككل معتمدة على إسهام المجتمع المحلى والمشاركة الشعبية.

مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي خلال فترة من الزمن، وهذا ما يصاحبه تحسين في تنمية الحياة المادية ونوع من الرفاهية

الاقتصادية، ونقول من هذا المنطلق إن الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل. ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن".[8]

مفهوم المجتمع المحلي:

"المجتمع المحلي هم مجموعة من الناس الذين يقيمون غالبا على رقعة من الأرض وتربطهم علاقات دائمة نسبيا وليست من النوع العارض المؤقت، ولهم نشاط كل منظم وفق قواعد وأساليب وأنماط متعارف عليها وتسود بينهم روح جمعية تشعرهم بأن كل منهم ينتمي لهذا المجتمع".[9]

مفهوم تنمية المجتمع المحلي:

فالتنمية الاجتماعية المحلية هي عبارة عن: "عملية دينامية مقصودة تنم من خلال التدخل الإداري لغرض التحكم والتوجيه للتغيير الاجتماعي المقصود عن طريق استثمار الموارد البشرية، ودعم العلاقات بين أفراد وجماعات المجتمع وذلك من خلال المشاركة الفعالة لتحقيق الأهداف المجتمعية".[10]

يعرف "ماري روسMary Ross "تنمية المجتمع المحلي بأنها:"العملية التي يتمكن من خلالها أفراد المجتمع المحلي من تحديد الحاجات والأهداف وترتيبها وفقا لأولوياتهم وهو ما يشجع روح التعاون والتضامن في المجتمع".[11]

الفصل الثاني ـ الدراسات السابقة :

- دراسة المؤمني (2016): بعنوان[12]: دور كليتي إربد وعجلون الجامعتين في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور كليتي إربد وعجلون في تنمية المجتمع المحلي،واعتمدت الباحثة في تحقيق هدف الدراسة من خلال إستبانة موجهة إلى 70 عضو هيئة التدريس،وتوصلت نتائج الدراسة من خلال التحليل الإحصائي، إلى أن دور كليتي إربدوعجلون في تنمية المجتمع المحلي جاءت بدرجة متوسطة، كما دلت نتائج التحليل الإحصائي على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) في الأداة ككل، تعزى لمتغير المؤهل العلمي ولصالح الفئة (دكتوراه)،و تمثلت أهم المعوقات التي تحول دون قيام كليتي إربد وعجلون في تنمية المجتمع المحلي، في أن معظم البحوث العلمية تستخدم لغايات شخصية على درجة علمية أو ترقية.

- دراسة حلاوة (2011) بعنوان[13]: دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة: دراسة حالة جامعة القدس في الضفة الغربية، هدفت الدراسة إلى معرفة دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة في جامعة القدس، ودور الإدارة العليا في تشجيع البحث العلمي، وخرجت النتائج بأن دائرة البحث العلمي وبدعم من الإدارة العليا في الجامعة تدعم الباحثين وبقوة سواء كانت في مجال العلوم، أو في مجال الدراسات الإنسانية لتنمية الجامعة وما وصلت إليه بالفعل، كما أظهرت الدراسة بأن معظم مجالات التنمية والتطوير في مرافق الجامعة المختلفة كانت نتيجة دعم خارجي ، وبجهد من الإدارة العليا، خاصة في مجال التمويل ، وأوصت الدراسة بمحاولة استثمار العقول العلمية التي تتعامل مع البحث العلمي بهدف البحث عن شيء جديد وليس لمجرد البحث، كما أكدت التوصيات على الاهتمام بالباحثين وتشجيعهم على العمل الدؤوب في مجال الأبحاث، كي يشعروا بأن هناك نتيجة لأبحاثهم وجهودهم، وتوفير إمكانيات مادية ومعنوية ومراكز أبحاث بأجهزة حديثة لتسهيل مهمة الباحث ، ومناخ يصلح للإبداع والبحث العلمي، محاولة التركيز على أبحاث استثمارية إنتاجية لها مردود مادي يعود بالنفع.
- دراسة محضر(2011)بعنوان[14]: آليات ربط بحوث الدراسات العليا بخطط التنمية في المملكة العربية السعودية، هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤدية إلى ضعف ارتباط بحوث الدراسات العليا بخطط التنمية وتلك التي يمكن أن تساعد في ارتباط بحوث الدراسات العليا بخطط التنمية، وآليات العمل اللازمة لتحقيق ذلك، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها أهم عوامل ضعف ارتباط بحوث الدراسات العليا بخطط التنمية يكمن في وجدود فجوة بين القائمتين على البحوث في الدراسات العليا والمستفيدين من نتائج تلك البحوث ، إضافة إلى اختيار البحوث بصورة عشوائية لا تعتمد على الاحتياجات الواقعية لخطط التنمية، بينما أهم العوامل التي تساعد في ربط بحوث الدراسات العليا بخطط التنمية تكمن في عقد لقاءات حوارية مباشرة بين منتجي البحوث والمستفيدين منها، إضافة إلى تحفيز الباحثين مادياً ومعنوياً على تناول المشكلات الآنية والمستقبلية للمجتمع ونشر نتائج تلك البحوث بصورة ودية دورية حتى يستفيد منها كل الباحثين.
- دراسة بركات (2009)[15] هدفت الدراسة إلى معرفة استراتيجيات جامعة القدس المفتوحة في التنمية البشرية والثقافية والمعرفية والاقتصادية والسياسية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وقد توصلت الدراسة إلى أن تقديرات أعضاء هيئة التدريس لاستراتيجيات جامعة القدس المفتوحة من أجل التنمية الشرية مرتفعة جداً

في المجال الثقافي والمعرفي بينما كانت مرتفعة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

- دراسة المصري (2008)[16] هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الشباب الجامعي الفلسطيني في التنمية ومدى مشاركتهم في تنمية المجتمع الفلسطيني، وتحديد المعوقات التي تواجههم، وما التصورات المقترحة لتعزيز هذه المشاركة، وتوصلت الدراسة إلى نسبة مشاركة الشباب الجامعي الفلسطيني في التنمية قد بلغت (69%) وهي نسبة إيجابية للمشاركة، كما حظيت التنمية الاقتصادية بالمرتبة الأولى في مشاركة الشباب الجامعي ، وحظيت التنمية الاجتماعية والثقافية بالمرتبة الثانية، وجاءت التنمية السياسية بالموقع الثالث.
- دراسة Slick (1999) [17] هدفت الدراسة إلى إسهام جامعة كوريا المفتوحة في حل المشكلات ومواجهة التحديات المستقبلية من وجهة نظر المدرسين،وقد بينت نتائجها، انه يجب تطوير المناهج في الجامعة المفتوحة لتلبي حاجات الطلبة المتغيرة،ودعم البحث العلمي في مجالات التطوير والتنمية الاجتماعية والبشرية،وتوفير التمويل الحكومي وغير الحكومي لتنفيد برامج التطوير والتنمية بمجالاتها المختلفة.
- دراسة Erdogan (1993)[18]، هدفت الدراسة إلى معرفة دور التعليم العالي في التنمية القومية في تركيا،وكان من أهم توصياتها السماح لمؤسسات التعليم العالي بالتعاون مع مؤسسات الصناعة لتنظيم احتياجاتها من المهنيين وفقاً لحاجات التنمية الصناعية، وإعادة تعريف هدف التعليم العالي بحيث ينسجم مع التنمية .

الفصل الثالث

المبحث الأول ـ دور الجامعة في خدمة المجتمع :

إن خدمة المجتمع هي الجهود التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات أو المنظمات أو بعض أفراد المجتمع لتحسين الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية عن طريق تحديد الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات والمؤسسات ، وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات عن طريق الجامعة وكلياتها ومراكزها البحثية المختلفة بغاية إحداث تغيرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها، كما أن الجامعة تخدم المجتمع عن طريقة حل مشكلاته، وتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة ، وتهدف إلى تمكين أفراد المجتمع ومؤسساته وهيئاته من تحقيق أقصى إفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي

تقدمها الجامعة بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية.[19]

فهي نشاط ونظام تعليمي موجه إلى غير طلاب الجامعة، ويمكن عن طريق نشر المعرفة خارج جدران الجامعة ، وذلك بغرض إحداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة . فإن معرفة الاحتياجات العامة للمجتمع وترجمتها إلى نشاط تعليمي في المجتمع الذي تخدمه الجامعة، كما تسعى الجامعة ـ أيضاً ـ إلى نشر إشاعة الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات وبتغيير الرأي العام، بما يجري في مجال التعليم فكراً، أو ممارسة، كما تقيم مؤسسات المجتمع وتقدم المقترحات لحل قضاياه ومشكلاته وتقترح تصورات وبدائل تثير وتشيع فكراً تربوياً داخل المجتمع.

فالجامعة تقدم خدمات تعليمية وأبحاثا تطبيقية وتقوم باستخدام مواردها لمساعدة احتياجات الشباب غير الجامعي والكبار واهتماماتهم بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الخبرات التعليمية السابقة.

وتستقطب الجامعة من المجتمع أعلى فئاته علماً وثقافة، وكل تغيير يطرأ على المجتمع ينعكس على الجامعة ، وكل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي نعيش فيه فالجامعة لا تنفصل عن المجتمع ، وعلاقتها بالمجتمع كعلاقة الجزء بالكل ، والأزمة التي تعيشها الجامعات في الوطن العربي نشأت نتيجة لما يلي[20]:

1- إن الدور الذي تقوم به الجامعة بالفعل لا ينسجم تماماً مع ما يجب أن تحرص عليه لتحافظ على كونها جامعة.
2- سيطرة سياسة الدولة على سياسة الجامعة والمجال واسع النطاق للمركزية.
3- ضعف الموارد المالية الداعمة للأبحاث العلمية والتطبيقية.
4- تجاهل الدور الذي يحتاجه المجتمع بالفعل، والبعد عن حاجاته ومشكلاته.
5- عزل الجامعة عن مجتمعاتها، وحصر نقل المعرفة داخل جدار الجامعة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياه.
6- ضعف العمل التطوعي، وضعف العلاقة بين هيئة التدريس في الجامعة والمؤسسات المحلية من مكتبات ومتاحف وأندية ومؤسسات صناعية.

المبحث الثاني ـ وظائف الجامعة الحديثة :

لقد اختلف دور الجامعة في طبيعته ومحتواه على أساس أنها المؤسسة الأكثر تطوراً وتأثيراً في حياة المجتمعات باختلاف العصور والمجتمعات، فقد أصبحت الجامعات ضرورة أساسية من ضرورات حياة المجتمعات وتطورها في العصر

الحديث، فالجامعات في العصور الحديثة قد تبدلت من جامعات يكاد ينحصر هدفها في تخريج المختصين في بعض فروع المعرفة الإنسانية إلى جامعات تعنى بمطالب وحاجات مجتمعاتها الاقتصادية والاجتماعية وتحاول أن تفي بها من خلال ما تعده من العناصر البشرية لكي تأخذ الدور الريادي في التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المجتمع. (21)

ويمثل دور الجامعة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية أحدى الوظائف الاساسية الحديثة ومن خلال هذا الدور يتم تهيئة الظروف المناسبة للأفراد والمؤسسات العاملة بالمجتمع للاستفادة من الإمكانيات كافة المادية والبشرية والعلمية والصحية والرياضية بالجامعة ، وتنمية وعي الأفراد في جميع المجالات وتنمية مهاراتهم حتى يمكنهم ملاحقة التقدم المذهل والسريع في التقنيات والابتكارات الحديثة، وتطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والاقتصادية والاجتماعية. فالعلاقات التي تقيمها الجامعات بمجتمعها كما حددت كالتالي:(22)

أولاً ـ النمو المعرفي: أو ما يسمى بالثورة المعرفية أو الانفجار المعرفي الذي تسهم الجامعة في إحداث أساليب وأدوات تسهم في الحصول على المعرفة وتخزينها واسترجاعها وتحليلها مما جعل قوة الجامعة وكفاءة أعضاء الهيئة التدريسية فيها، ومستوى طلابها هو المحور الأساس لدرجة التقدم الاجتماعي ومكوناته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتحقيق التنمية الشاملة بما تقدمة الجامعة من إمكانيات وخبرات للتعليم والتدريب المستمر بحيث يصبح الهدف الأول للتعليم الجامعي تطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثانياً ـ التقدم التقني الذي فرض على الجامعات مناح جديدة فلم يعد هناك مجال لعزل الجامعة عن التقدم والتطور الذي شهده هذا العصر، وأصبح من حتمية مسؤولياتها النهوض بمجتمعاتها، ومتابعة التطور التكنولوجي والإسهام فيه، وتطوير البرامج والمناهج التعليمية وإعداد القوى البشرية علمياً وفنياً وإدارياً واجتماعياً، في ضوء التطور التكنولوجي ومتطلباته.

ثالثاً ـ التنمية، يشمل دور الجامعة أيضاً ترسيخ العلاقة بين الجامعة والمجتمع، من خلال تنمية البحث العلمي والتطبيقي وربطه بواقع العمل، ومن تدريس مشكلات الصناعة والزراعة ومعوقات العمل وإعداد الكفاءات البشرية التي يحتاجها المجتمع في مختلف النشاطات، وتزويدها بأحدث المعارف والخبرات. وإذا ما أهمل دور التعليم العالي في الخطط التنموية في المجتمع، فالنتيجة هي تباطؤ الخطط التنموية

وانتشار الجهل.إن الوظيفة الأساسية للجامعة إضافة لتقديم المعرفة تتمثل بالاستجابة للاحتياجات الفعالـة والأساسية لتنمية المجتمع التي تتمثل بما يلي:

1- التعليم الجامعي للارتقاء بالمجتمع فكرياً وعلمياً.
2- توفير الإمكانيات البحثية والمعملية لحلّ مشكلات المجتمع وتمدّنه.
3- الخدمة العامة للارتقاء بالمجتمع حضارياً وفكرياً.
4- الإبداع الفني: فدور الجامعة ليس تحصيلاً علمياً ومعرفياً فقط، بل بنـاء للشخـصية المميزة وتفجيراً لطاقات الطلبة الثقافية والفنية والأدبية عن طريق أنـشطة موازيـة ومنح جوائز تنافسية.
5- نشر المعرفة وتكوين العقلية الواعية لحل مـشكلات المجتمـع والبيئـة المحيطـة، ومعرفة الأساليب الفنية المستخدمة، وتتبعها لركب التقدم العلمي والتكنولوجي.
6- التنمية المهنية والروحية، وتنمية بعض المهارات مثل: مهارات القيـادة والاتـصال وغيرها، وزيادة التخصص في المهن، وارتفاع مستوى المهارة الذي تتطلبه الأعمال والمهن.

وكان للتغيير التكنولوجي الذي يشهده العالم لقد أصبحت المعرفة قوة دافعة ومحركاً أولياً للاقتصاد الحديث؛ فهي أهم وسـائل زيـادة انتاجية العمالة، وهدر المحتوى الإلكتروني والمقوم الرئيس للبرمجيات التي تعالج هذا المحتـوى، وهناك تغير في النماذج الإرشادية في عصر المعرفة من ميزة التنافسية علـى أسـاس جمـع المعلومات إلى امتلاك المعلومات على أسـاس القـدرة علـى خلـق المعرفـة الجديـدة التي تنتج ما يلي[22]:

1- التكنولوجيا الجديدة.
2- المنتجات الجديدة
3- القدرة على صناعة المنتجات وفقاً للاحتياجات تماماً، وحسب الطلـب ومواصـفات المستهلك.
4- العمليات الجديدة.
5- النوعية الجديدة.

وهذا يتطلب نظرة جديدة تماماً للتعليم، وما يجب أن يكون عليه، ونظراً لكل مـا سبق ولتزايد العولمة الاقتصادية وإعادة الهيكلة في النظم السياسية والاقتـصادية العالميـة ومتطلبـات المعرفة والمعلومات، فإن الاحتياجات التعليمية على جميع مستوياتها (من حيث بيئتها، ووظيفتها، والمناهج الدراسية، والمداخل) قد تغيرت ولاسيما مستوى التعليم العالي، فثورة المعرفة واستخدام الإنترنت وسرعة الاتصال

وقلة تكاليفه أثرى بيئة بناء المعرفة المصممة خصيصاً لتقديم مزيد من البرامج الدراسية والأنشطة المنهجية واللامنهجية، والمشاريع المرتبطة بالحاسوب والتعلم عن بعد لخلق المعرفة والتطوير المستمر للأفكار، فالمؤسسات الجامعية تصبح أقل تشدداً وأكثر مرونة في محاولة لتلبية الاحتياجات المتنوعة للمتعلمين والاقتصاد العالمي، لذا فإن البرامج الجامعية المقدمة ينبغي أن تكون متكيفة لتعكس هذه المعرفة، وربطها بمتطلبات التعليم والتعلم، عن طريق خلق المعرفة الجديدة ورأس المال البشري من خلال التعليم والأخذ بنظام الجودة والاعتماد لضمان جودة البرامج الأكاديمية والتربوية بما يتماشى وظروف كل مجتمع.

المهمات التي تقع على عاتق التعليم الجامعي في الوطن العربي بعامة والوطن بخاصة هي تحقق أهدافاً تربوية وثقافية ترمي إلى تغيير الشخصية للفرد في المجتمع وإصلاحه وإبعاد الموروثات النفسية والاجتماعية والثقافية البالية، وبناء ثقافة الفرد وفق الأسس والقيم الحضارية الحديثة التي تجعل الفرد عضواً إيجابياً في المجتمع والعالم المعاصر، فللنظام التربوي دور أساس في إحداث هذه التغييرات وترسيخ التقاليد الإيجابية، فهي طريق للارتقاء وسبيل للنهوض وتنمية الشخصية المتكاملة من مختلف جوانبها وأبعادها، وتربية الشخص على احترام القيم الإنسانية وتحمل المسؤولية، وطلب العلم للعمل به، وليس فقط وسيلة للكسب أو للتزين به، أي أن وظائف الجامعة أضحت علمية خلقية اجتماعية تسعى نحو تنوير دائرة المعرفة وتوسيعها والإسهام في محو الأمية بمفهومها الحضاري الحديث.

الفصل الرابع

المبحث الأول ـ أسباب و عوامل اهتمام الجامعة بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية عدداً من المتغيرات الأساسية والتي طالت مختلف جوانب الحياة المعاصرة ، ومست المؤسسات كافة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في دول العالم على اختلاف درجاتها في التقدم والنمو إلى الحد الذي جعل عالم اليوم يختلف كل الاختلاف عن الفترة السابقة وتقع على الجمعات مسؤولية التصدي لتلك المتغيرات والمساهمة في وضع الحلول باعتبارها المؤسسات العليا في المجتمع،والتي تمتلك القدرات العلمية والفكرية القادرة على التفاعل مع هذه المتغيرات سواء حاضراً أومستقبلاً، كما أنه لم يعد دور الجامعة مقتصراً على

مواجهة التحديات والمتغيرات الآنية فقط بل امتد إلى الاستشراف والتنبؤ بها في المستقبل واتخاد التدابير والإجراءات اللازمة للتصدي لها قبل وقوعها.[23]

ومن أهم هذه المتغيرات كالآتي:

- **التوجه نحو مجتمع المعرفة:**

أول هذه المتغيرات العالمية وأخطرها ظاهرة تفجر المعرفة، فقد بات معلوماً لدى جميع العاملين في حقل المعرفة، أن القرن العشرين قد شهد تطوراً في المعرفة كماً وكيفاً، جعله بالقياس إلى حجم ونوع المعرفة البشرية عبر القرون السابقة عصر المعرفة ، وقد ترتب على ثورة المعرفة وتدفقها بقوة أن صارت المعرفة تجارة لها عائدها ومردودها العالي، حيث إن التنمية وزيادة الإنتاج أصبحت تعتمد على قيمة المعرفة أكثر من اعتمادها على عوامل الإنتاج المادية، كالأرض ورأس المال ، ووفرة الثروات الطبيعية حتى وفرة القوى العاملة، والواقع أن تكلفة المعرفة تتجاوز في معظم الحالات، تكلفة عوامل الإنتاج المادية السابقة كلها في صناعة السلع ، والخدمات كما أن قيمتها المضافة، تمثل أضعافاً مضاعفة لعوائد غيرها من عوامل الإنتاج الأخرى ، ومن هنا تغدو المعرفة في العصر قوة، والقوة أيضاً معرفة.

- **ثورة الاتصالات:**

إن ثورة تكنولوجيا الاتصالات قد سارت على التوازي مع ثورة تكنولوجيا المعلومات، التي كانت نتيجة لتفجر المعلومات ، وتضاعف الإنتاج الفكري في مختلف المجالات ، وظهور الحاجة إلى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفق، وإتاحة للباحثين والمهتمين ومتخذي القرار في أسرع وقت وبأقل جهد، عن طريق استحداث أساليب جديدة في تنظيم المعلومات ، ودفع خدماتها لتصل عبر القرارات الممكنة.

- **الثورة العلمية والتكنولوجية:**

يشكل العلم والتكنولوجيا في تطوراتهما المتلاحقة، وعلاقاتهما المعقدة مع التنمية تحدياً للدول عامة ، والدول النامية خاصةً ، والتحدي الذي تواجهه الدول النامية، هو حتمية التحول إلى مجتمعات يترابط فيها ثلاثي العلم والتكنولوجيا والتنمية بحيث تكون قادرة على التعامل مع التكنولوجيا كمحرك فاعل للتطور الاقتصادية، والاجتماعية، وبما أن العصر الحالي مرتبط بالعلم والتكنولوجيا في الأساس فسوف يصبح المجتمع الذي تزداد فيه نسب المزودين بالعلم، حيث إن المصدر الأساسي لفهم واستيعاب العلم والتكنولوجيا هو الجامعة المتقدمة.

- **العولمة:**

لقد ترتب على تلك المتغيرات السابقة، نشأة ظاهرة العولمة والتي أطلقت التواصل والتفاعل في الأنشطة الإنسانية، بما يتعدى الحدود التقليدية بين الدول والأقطار، لاغية بذلك حدود المكان وقيود الحركة والاتصال، والتخفف من قيود الوقت والزمان، وكانت المحصلة الرئيسية لظاهرة العولمة، أن مفاهيم ونظم وأساليب التفاعل مع مختلف مجالات الحياة، التي سادت عصر ما قبل العولمة لم تعد تتناسب مع معطيات العصر الجديد.[24]

وإذا كانت الجامعة قد قامت بأدوارها ومسؤولياتها خلال القرن العشرين بدرجة كبيرة فإنها تواجه خلال القرن الحادي والعشرين بمسؤوليات وأدوار أكثر تقدماً وتعقيداً، باعتبارها المؤسسة المجتمعية الأولى التي تساعد المجتمع على أن يتبوأ موقعاً استراتيجياً على خريطة العولمة التي لن تتمتع إلا لمجتمعات المبدعين والمتعلمين وأصحاب المهن التخصصية الدقيقة،وأن تتولى مسؤولية قيادته لمواجهة هذه المتغيرات والتحديات.

المبحث الثاني ـ دور الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

التنمية عملية ديناميكية تتكون أساساً من سلسلة كبيرة من المتغيرات الوظيفية والبنائية التي تحدث نتيجة تفاعل الإنسان مع البيئة بهدف استثمار موارد المجتمع ومكوناته إلى أقصى درجة ممكنة.[25]

وتعتمد التنمية على عوامل عديدة من ضمنها رأس المال، والموارد الطبيعية، والتقدم التقني والظروف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ودرجة الوعي لدى أفراد المجتمع ، فاحتياجات التنمية لا تنحصر في المستلزمات المادية للمشروعات، ولكنها تعتمد أساساً على القوى البشرية اللازمة لهذه المشروعات، وذلك من منطلق أن مشروعات التنمية تتوقف إلى حد بعيد على توفير احتياجاتها من الأفراد وفق مستويات المهارة المطلوبة . وأن المفهوم الشامل للتنمية يؤكد على أنها العملية المجتمعة الموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي، ويحظى التعليم الجامعي بدور متميز مهمٍ الا من مؤشرات التنمية لكونه إحدى الحاجات الأساسية التي تحققها التنمية.[26]

أي أن تحقيق تقدم في أي من المجالات الاقتصادية والاجتماعية يعزز فرص التقدم في بقية المجالات، ويعزز فرص تحقيق آفاق أرحب ومستويات أفضل للحياة، وهذا الأمر يوضح أهمية تكامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية.

فالتعليم الجامعي والتنمية الشاملة والتعليم الجامعي كلاهما يلتقيان في الإنسان بوصفه محورا يتناول شخصية الإنسان بجميع جوانبها وتحقيق التكامل لها، والتنمية تتناول المجتمع من جميع جوانبه وتسعى أن تتيح له التقدم، والتنمية الشاملة لا تكون فعالة من غير جهود التعليم العالي في تنمية الثروة البشرية للنهوض بمتطلبات التنمية، وذلك باعتبار أن التنمية الشاملة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع هي الصيغة المناسبة لتقدم المجتمع، وكما أن التعليم الجامعي يحقق متطلبات التنمية، فإنه في مقابل ذلك نجد بأن خطط التنمية تؤثر في النظام الجامعي وذلك للارتباط الوثيق بين التعليم الجامعي والتنمية من جهة، ولحاجة خطط التنمية إلى القوى البشرية المدربة القادرة على تحقيق أهداف التنمية من جهة أخرى.[27]

يتوقف نجاح التنمية الشاملة على فعالية التخطيط في تنمية الموارد البشرية، وذلك من منطلق أن ما يمتلكه من طاقات خلاقة يعتبر عاملاً ذا أهمية عن رأس المال المادي؛ بل العنصر البشري، وما لا يقل هو الأساس في عملية التنمية باعتباره العنصر الإنتاجي الأول، وهذا ما أكدته دراسات عديدة أجريت في الدول المتقدمة صناعياً.[28]

المبحث الثالث ـ معوقات دور الجامعة في التنمية :

تواجه الجامعة العديد من التحديات والمصاعب أثناء قيامها بأداء وظائفها، التي تحد من فاعليتها، وأهمها[29]:

- حداثة مفهوم تنمية الجامعة للمجتمع.
- حداثة مفهوم تنمية الكلية / المعهد للمجتمع.
- عدم وضوح مفهوم تنمية المجتمع والبيئة لدى أعضاء هيئة التدريس.
- عدم الوضوح الكافي لأهداف الكلية في تنمية المجتمع والبيئة.
- عدم توزيع الأدوار الخاصة بتنمية المجتمع والبيئة على الأقسام العلمية بالكلية.
- عدم وجود هيئة مكتبية معاونة لوكيل الكلية لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.
- عدم وجود خطة شاملة للكلية لمواجهة المشاكل التنموية والبيئية.

الفصل الخامس ـ علاقة البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يعد البحث العلمي التجسيد الحقيقي لأساسيات التقنية الحديثة والرابط الحقيقي لأبحاث الجامعة بالمجتمع من خلال إيلاء الأبحاث العلمية الأهمية، لما لها من انعكاسات على التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، إن ارتباط الأبحاث العلمية بمتطلبات التنمية في المجتمع سواء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها يعتبر أحد المرتكزات الأساسية للتنمية والتقدم في النواحي كافة المختلفة ، ولا يمكن للجامعات أن

تسهم في عملية التنمية إلا بتفعيل آليات عملها البحثي، للسعي نحو التقدم الاقتصادي والمعرفي معاً.

ومن أهم عوامل ارتباط بحوث الدراسات العليا بخطط التنمية والآليات اللازمة لذلك تكمن في الاتي[30]:

1- عقد لقاءات حوارية مباشرة بين منتجي البحوث والمستفيدين منها.
2- تحفيز الباحثين مادياً ومعنوياً على تناول المشكلات الآنية والمستقبلية للمجتمع.
3- نشر نتائج اللقاءات بصورة دورية حتى يستفيد منها كل من الباحثين الجدد والجهات التنفيذية والتخطيطية.
4- توفير سجلات وبنوك معلومات تمكن الباحثين من عمل دراسات مبينة على واقع إحصائي دقيق.
5- إعداد قوائم للجامعات تحوي أولويات للاحتياجات البحثية.

حيث إن علاقة البحث العلمي بالتنمية من إدراك الأهمية التي تكتسبها العلاقة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ، وربط البحث العلمي بخطط التنمية، حيث إن التنمية عملية متشابكة تتظافر فيها جهود عديدة وتتميز بالعديد من المراحل.

فعليه ضرورة اتباع الخطوات العلمية في بناء الخطط التربوية، وتبني خطط الإصلاح والتطوير لمدخل الأولويات المجتمعية ، والاهتمام بالدراسات المستقبلية وتفعيل علاقتها بالتخطيط التربوي، مع مراعاة الخطط للمعايير الحضارية والتاريخية للمجتمع ، ويتم الارتقاء بالأبحاث العلمية عبر التالي[31]:

- توفير البنية الأساسية من تجهيزات ومرافق ودعم مالي مناسب.
- ربط برامج الدراسات العليا بالتنمية من خلال تنشيط مشاريع البحث والتطوير بين الطلاب وهيئة التدريس والمحافظة على النزاهة العلمية في إجراء البحوث، لتحقيق جودة البحث العلمي.
- إجراء تقييم محكم لهذه الأبحاث عبر اعتماد برنامج معين للتقييم يعتمد نقاطا عديدة من أهمها المعرفة باحتياجات المجتمع الفعلية.
- استخدام نتائج البحث بالشكل المخطط له والقيام بتنفيذ الأبحاث التطبيقية من خلال الشراكة من القطاع الخاص لدعم الاقتصاد.
- تهيئة الجو من الإبداع والابتكار يكفل التنمية الوطنية ، وذلك لتوجيه البحث العلمي وتفعيله بما يكفل تحقيق معايير الجودة وتوفير الدعم اللازم له.

ومن الضروري محاولة توجيه الأبحاث العلمية لجل المشكلات التي يواجهها المجتمع وإيجاد الحلول الفعالة لها من خلال توجيه الأساتذة لإجراء البحوث التطبيقية حول المشكلات التنموية الخاصة بالمجتمع ، وتحويل الجامعات إلى مؤسسات إنتاجية تستقطب ما أمكن خريجيها الذين لا يجدون مجالاً للعمل في المؤسسات الأخرى من خلال مؤسسات إنتاجية ضخمة تابعة للجامعات.

وبذلك يتم دراسة متطلبات التنمية من خلال:

1- الاتصال بالمؤسسات والهيئات العامة والخاصة للتعرف على احتياجاتهم في مجالات البحث العلمي.
2- إنشاء قاعدة بيانات توفر معلومات عن أوجه الدعم والتمويل، وخبرات الباحثين، ومجالات البحث المطلوبة.
3- تفعيل دور المكتبات الإلكترونية لتبادل الأبحاث بين الجامعات الجهات المعنية بالبحث العلمي كافة .
4- توجيه الأبحاث بما يخدم ويلبي احتياجات القطاعين العام والخاص.
5- تهيئة برامج الدراسات العليا الإنتاج أبحاث علمية تدعم أهداف البحث العلمي والتنمية والمستدامة.
6- إبرام عقود المؤسسات والمنشآت الصناعية لإنشاء حاضنة أعمال تقوم الجامعات من خلالها بتقديم الخبرة والمشورة للمنشآت والمؤسسات بما يكفل نجاح هذه المنشآت في عملها وخططها المستقبلية.

فإنه من الملح جداً القيام بتعديل دفعة الأبحاث العلمية باتجاه الأبحاث التطبيقية تخدم خطط التنمية في المجتمع مع ضرورة الاهتمام والتركيز على عنصر الجودة في وإنجاز هذه الأبحاث لتضاهي في مستواها أبحاث العلم المتقدم ، وإنشاء صندوق خاص لدعم الأبحاث العلمية وضرورة تحويل الجامعات إلى مراكز استشارية تقدم المشورة في ما يتعلق بالمصلحة الوطنية وتكون هذه المستشار الأول للدولة في كل المجالات الممكنة بصفتها النواة الرئيسية للبحث العلمي ومخرجاتها هي أساس التنمية من أجل دراسة قضايا ترتبط بالتنمية، مع وضع أهداف استراتيجية عامة التي تحدد بأهداف المجتمع الرئيسية ثم تتبلور على شكل أهداف نوعية تتحول إلى برامج تنفيذية يتم تقويمها ومتابعتها من قبل أجهزة متخصصة، وكذلك تفعيل أنشطة الجامعة البحثية التي ينبغي أن تعمل على تحويل الأهداف إلى استراتيجيات وخطط بحثية تلبي احتياجات التنمية بما ينسجم مع قوانين الجامعات والأهداف البحثية من خلال الواقع.

الخاتمة:

يمثل ما سبق محاولة عملية لدراسة دور الجامعة في تنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المحلي من خلال قناعة مفادها إن الأبحاث العلمية هي التي تحقق الوفاء باحتياجات التنمية الشاملة ، وبصوره عامه فإن هناك ضعفا في الربط بين الأبحاث العلمية في المجتمع المدني مع مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيت ينبغي إعادة النظر في برامج ومواضيع البحت العلمي بالشكل الذي تلبي به متطلبات التنمية كاستثمار وطني للموارد البشرية، واعتبار مؤسسات التعليم العالي والبحت العلمي شركاء مع الدولة في تحقيق التنمية وتحديد خطط وسياسات بحثية للدراسات العليا مرتبطة باحتياجات التنمية ، بحيث يتم توجيه رسائل الباحتين لمعالجه مشاكل التنمية واحتياجات المجتمع، كما ينبغي على الجامعات تخصيص موازنة لدعم الأبحاث التي تقوم بخدمة المجتمع وذلك بالتنسيق مع مؤسسات الدولة الصناعية والاجتماعية وبين ومؤسسات التعليم العالي ضمن منهجية حلقات للتحسين المستمر ابتداء بوضع الخطط التنموية الصغيرة وصولا للخطط الاستراتيجية الشاملة.

وينبغي أن لا تهتم الجامعات بالتدريس فقط على حساب الأبحاث العلمية وخدمة المجتمع بل يجب التزام الكليات والأقسام بوضع خريطة وخطط بحثية تعبر عن احتياجات المجتمع البحثية وتغرس ثقافة البحت العلمي في المجتمع وتقديم المساعدات والتسهيلات اللازمة للباحتين، للقيام بأبحاث تسهم في تنمية وخدمة المجتمع، ومن جهة أخرى ينبغي علي الحكومة أن تطرح علي الجامعات القضايا التي تحتاج إلى دراسة وخلق علاقة بين مراكز الأبحاث والجامعات مع المؤسسات الخدمية والإنتاجية، ويكون التمويل الإنجاز أبحاث نوعية وتخصصية من قبل الجهات المجتمعية الأهلية التي تشارك في جميع مراحل البحت من تحديد الأهداف وانتهاء بتطبيق النتائج.

التوصيات:

1- توفير مراكز التدريب ذات الطابع المهني التخصصي، والموجه لتلبية احتياجات الأنشطة.
2- إنشاء جامعات تترجم في أهدافها ورؤيتها ورسالتها الاتجاه المجتمعي، وربط الجامعة بمجتمعها بفاعليه.
3- نشر الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية الجامعة في تطوير مؤسسات المجتمع والسعي الاستفادة من الجامعة.

4- إعداد عضو هيئة التدريس للقيام بدوره في تحقيق التنمية المجتمعية،وذلك من خلال المشاركة بالمناهج والخطط والبرامج التي تخدم المجتمع.
5- يجب أن تشتمل أهداف الجامعة علي أهداف في دور عضو هيئه التدريس في خدمة المجتمع، ووضع قواعد تتعلق بنشاطات وإسهامات عضو هيئه التدريس في المجتمع، وربط تلك الإسهامات بالترقية.
6- توجيه أبحاث عضو هيئه التدريس نحو خدمه المجتمع ، وتوفير الجامعة الموارد والإمكانات المادية التي يتمكن بما من القيام بدوره نحو المجتمع ، وأن توفر التأهيل والدورات اللازمة للاضطلاع بهذا الدور.

الهوامش :

1- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع،مطابع البيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، 1979، ص390
2- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1993، ص395
3- زرازالعباشي، سفيان بوعطيط، الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية إشارة إلى حالة الجزائرية، مجلة: المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 396: فبراير 2012، ص111
4- حسن رمعون، الجامعة نتاجاً للتاريخ والعالم العربي، مجلة انسانيات الجزائر، العدد 6، 1998، ص ص 51-163
5- التعليم والتنمية في المملكة العربية السعودية / Sakrp/donloadReseach www.kfupm.edu
6- صالحة عبدالله يوسف،التوافق بين مخرجات التعليم العالي و متطلبات التنمية في سلطنة عمان، ورقة مقدمة لورشة الاقليمية حول استجابة التعليم لمتطلبات التنمية الاجتماعية، المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الايسيكو، مسقط،17-18-2006 من موقع الانترنت www.mohe-neme/index.php.com
7- أحسان محمد حسن، علم الاجتماع الاقتصادي، دار وائل للنشر، الاردن،ط1، 2005، ص175
8- محمد عبدالعزيز عجمية ومحمد علي ليثي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية،2001، ص20
9- منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،2001، ص5
10- أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي، الاتجاهات المعاصرة،الاستراتجيات – نمادج ممارسة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،2000،ص44
11- Mary Rossn. community organization. theory and principle.Harger and brothers. newyork.1955.p39
12- هيام عقلة المؤمني، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد "43" ملحق العدد 4، 2016، دور كليتي إربد وعجلون في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها، الجامعة الاردنية، ص ص 1753-1771
13- حلاوة، جمال رضا، دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة، دراسة حالة جامعة القدس في الضفة الغربية، مجلة الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا،أماراباك، الولايات المتحدة الامريكية، 2011

14- محضر، وفاء بنت عبدالعزيز عبدالله، آليات ربط البحوث الدراسات العليا بخطط التنمية في المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث التربية النوعية، مصر، ع 23، 2011
15- بركات، زياد،استراتجيات التنمية في جامعة القدس المفتوحة من وجهة اعضاء هيئة التدريس، مجلة جامعة القدس المفتوحة للدراسات والبجوث، مجلة 2 عدد "3"، 2009
16- المصري، رفيق، الشباب والتنمية في المجتمع الفلسطيني، دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعات قطاع غزة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الانسانية والبحوث، مجلد "22" عدد 1، 2008
17- Slick E. 1999 present problems and future challenges the korea national open University.ERIC.ED431910
18- Erdogan l:Higher. Education and national development The contribution of Turkey since. 1980. Dissertation Abstracts international.vol "53" no "11" may 1990
19- مجدي محمد مصطفى، تحديد أولويات خدمة المجتمع من منظور الخدمة الاجتماعية، دراسة تطبيقية على مجالات التعليم والصحة والشئون الاجتماعية بمدينة العين، مجلة التربية، كلية التربية جامعة الازهر، ع109 الجزء الثاني، يونيه2002
20- طارق عبدالرؤوف محمد عامر، تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، مكتب التربية العربي لدول الخليح، 2007
21- عبدالله جمعة الكيسي، محمود مصطفى قمبر، دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية الاقتصادية للمجتمع، الدوحة، دار الثقافة، 2001
22- يوسف ذياب عواد، دليل المسئولية المجتمعية للجامعات، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين، 2010
23- عبدالسلام عبد الغفار، دعوة لتطوير التعليم الجامعي، مجلة دراسات في تعليم الجامعي، القاهرة، عالم الكتاب، العدد الاول، 1993
24- علي السلمي،استراتيجيات إعداد وتدريب عضو هيئة التدريس للتعليم والبحث العلمي في عصر المعلوماتية والمعرفة، المؤتمر القومي السنوي السادس لمركز تطوير التعليم الجامعي، التنمية المهنية لأستاذ الجامعة في عصر العولمة المعلوماتية من 23-24 نوفمبر 1999، القاهرة، جامعة عين شمس 1999
25- محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعارف، قاهرة، 1978
26- عبد الجواد، نورالدين، متولي، مصطفى محمد، واقع التنمية وخطواتها المستقبلية في دول مجلس التعاون ودور التربية في تلبية احتياجاتها، مكتب التربية العربية لدول الخليج،الرياض، ص74
27- مصطفى محسن، الجامعة المغربية وإشكالية التنمية: تأملات سوسيولوجية في بعض عوامل الأزمة وتحولات المسار، مجلة فكر ونقد، الرباط، السنة 7، عدد 65، يناير،2005، ص ص 45-62
28- الحبيب، مصدق جميل، التعليم والتنمية الاقتصادية، بغداد، 1981، ص15
29- ناهد عدلي شاذلي، دور التعليم الجامعي في مواجهة تحديات التنمية المجتمع القرن الحادي العشرين، مجلة التربية والتعليم،ع18، المكتب الاستشاري للخدمات التربوية، القاهرة، 1999
30- محضر، مرجع سابق، عدد 23
31- اسماعيل،طلعت حسيني، 2015، معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على عملية تخطيط نظام التعليم، دراسات تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية بالزقازيق، مصر، ع 8